واقع السياسات العامة الاستخراجية في اقليم كوردستان-العراق ودورها في تحقيق الاستقرار

أ.د. رشيد عمارة الزيدي
جامعة السليمانية/ كلية العلوم السياسة
rashid.gaffurry@univsul.edu.iq

م.م. سامان صالح فرجه امين
جامعة السليمانية التقنية
saman.salih@spu.edu.iq

الملخص:

ان الهدف الاساس لكل الانظمة السياسية هو تحقيق الاستقرار السياسي ،وتعمل من اجل ذلك الى توظيف كل امكاناتها ،وتعد السياسة العامة من ابرز الوسائل والاساليب التي تستخدمها الانظمة السياسية من اجل تحقيق الاستقرار السياسي ،فهي الوسيلة الرئيسة التي من خلالها تتمكن الدول من جمع ايراداتها سواء من الداخل ام من الخارج،ومن خلال هذه الامكانات الاستراجية تستطيع الدولة توفير متطلبات وحاجات المواطنين الاساسية ،والتي بدورها ستقود الى تحقيق الاستقرار السياسي.

اما اذا لم تتمكن الانظمة السياسية من استحصال الايرادات اللازمة ،التي تستطيع من خلالها توفير متطلبات المواطنين ،او فشلها في قطاع معين او اكثر فان ذلك سيقود الى تهئية الاسباب التي تؤدي الى عدم الاستقرار السياسي.

ان هذه العلاقة العضوية الترابطية بين القدرات الاستخراجية وهدف الاستقرار السياسي ،شكل الدافع الاساس للبحث في منطقة اقليم كوردستان العراق، الذ ي تاسس بعد عام ١٩٩١ ،وشهد هو الاخر مراحل عدة من الاستقرار السياسي وعدم الاستقرار السياسي ،الامر الذي اثار تساؤلات عدة عن طبيعة السياسات الاستخراجية التي مارسها في الاقليم للفترة بين ١٩٩١ الى عام ٢٠٢٣ وعلاقة ذلك بحالة الاستقرار السياسي وعدمها.

وتبين ان هناك علاقة واضحة بين الطرفين ،فكلما فشل الاقليم في سياسته الاستخراجية كلما شهد حالة من عدم الاستقرار السياسي كما حدث في حقبة التسعينيات ،لاسيما ١٩٩٤– ٢٠٠٣ ،وعند اتباع سياسة استخراجية ناجحة كلما تحقق الاستقرار السياسي كما هو الحال من ٢٠٠٣–٢٠١٤ ،اما بعد العام ٢٠١٤ الى ٢٠٢٣ فان سياسته متباينه بين النجاح والفشل الامر الذي جعل الاقليم في حالة ما يعرف بالاستقرار الاستقرار الهش.

الكلمات المفتاحية: السياسات العامة الاستخراجية، إقليم كوردستان، الإستقرار السياسي.

The reality of extractive public policies in the Kurdistan Region-Iraq and their role in achieving stability

Prof Dr. Rashid emmari Al.zadi
rashid.gaffurry@univsul.edu.iq

Assistant Lecturer Saman Salih farjah amin
saman.salih@spu.edu.iq

Collage of political Science /University of Sulaymaniyah

Abstract :
The main goal of all political systems is to achieve political stability, and for this they work to employ all their capabilities. Inside or outside, and through these strategic capabilities, the state can provide the basic requirements and needs of citizens, which in turn will lead to achieving political stability.
But if the political systems are unable to obtain the necessary revenues, through which they can provide the needs of the citizens, or if they fail in one or more specific sectors, then this will lead to the preparation of the causes that lead to political instability.
This organic, associative relationship between extractive capabilities and the goal of political stability formed the basis for research in the Kurdistan Region of Iraq, which was established after 1991, and also witnessed several stages of political stability and political instability, which raised several questions about the nature of extractive policies. which he practiced in the region for the period between 1991 and 2023, and its relationship to the state of political stability and its lack thereof.
It turns out that there is a clear relationship between the two parties, the more the region fails in its extractive policy, the more it witnesses a state of political instability, as happened in the nineties, especially 1994-2003, and when a successful extractive policy is pursued, the more political stability is achieved, as is the case from 2003-2014. After the year 2014 to 2023, his policy varied between success and failure, which made the region in a state of what is known as fragile stability.

.**Keywords** : extractive public policies,Kurdistan Region , Political stability.

المقدمة

إن تحقيق الاستقرار السياسي هو؛ احد الأهداف الرئيسة لكل نظام سياسي في العالم،بيد إن درجة تغيير الاستقرار السياسي تختلف من بلد إلى اخر ، وتعد السياسة العامة إحدى الأسباب التي مارست دورها على

الاستقرار السياسي ؛بوصفها علاقة الحكومة مع بيئتها بهدف احداث التغيرات في مجالات اهتمام الحكومة بإغراض المختلفة.

يناقش هذا البحث دورالسياسات العامة الاستخراجية (Extractive Public Policy) كإحدى أنماط السياسات العامة في تحقيق الإستقرارالسياسي في اقليم كوردستان–العراق، في فترة مابين (٢٠٠٦إلى٢٠٢٣) محللا متغيرين اساسيين، السياسات العامة الاستخراجية بوصفها متغيراً مستقلاً والإستقرار السياسي بوصفه متغيراً تابعاً.

أهمية البحث:

١– التركيز على نمط من أنماط السياسات العامة، وهو؛ السياسات العامة الاستخراجية ودورها على الاستقرار السياسي.

٢– دراسة إقليم كوردستان بوصفه أنموذجاً،خلال حقبة تاريخية تمتد (٢٠٠٦ – ٢٠٢٣)،اذ لم يتم دراستها من قبل في مجال (السياسة العامة الاستخراجية)؛ لذلك فإن هذه الدراسة تساهم في بناء بداية جديدة لدراسات حول السياسات العامة في إقليم كوردستان– العراق، وعلاقتها بالاستقرار السياسي خاصةً؛ لإن السياسة الاستخراجية تعد وظيفة تمارسها الحكومة من اجل تعبئة الموارد المادية والبشرية من البيئة الداخلية والخارجية، تمارس دور كبير في تحقيق الاستقرار السياسي سواء بازديادها أوعدمها.

أشكالية البحث:

تعرف السياسات العامة الاستخراجية من منظور الوظيفة الحكومية بأنها؛ طريقة لاستخراج الموارد المادية والبشرية من البيئة الداخلية والخارجية. بهذا المعنى، السياسات العامة الاستخراجية؛ وسيلة لتدخل لحكومة في مجالات الحياة البشرية المتعلقة بالموارد المادية والبشرية، من هنا جاءت مشكلة البحث الذي تتجسد في سؤال؛ ما واقع السياسات العامة الاستخراجية في اقليم كوردستان،وما ودوره في تحقيق الاستقرار السياسي؟.

فرضية البحث:

أن تبني حكومة اقليم كوردستان – العراق سياسة عامة استخراجية فاعلة ينعكس ايجابا على الاستقرار السياسي في الاقليم ،وفشلها ينعكس سلبا على الاستقرا ر السياسي في الاقليم.

منهجية البحث:

بهدف أثبات فرضية هذا البحث، وتقديم تحليل علمي لمعطيات الموضوع ،اتبعت الدراسة اكثر من منهج علمي ،لعل من ابرزها منهج التحليل النظمي؛ لدراسة الية عمل النظام السياسي في اقليم كوردستان العراق و كيفية تاثير السياسات العامة الاستخراجية الاستقرار السياسي.فضلا عن المنهج التاريخي والمنهج الوصفي.

المبحث الاول: واقع السياسات العامة الاستخراجية في اقليم كوردستان–العراق ودوره في تحقيق الاستقرار السياسي (٢٠٠٦–٢٠١٤)

كان عام ٢٠٠٦ مهمًا للغاية في تاريخ إقليم كوردستان العراق؛ على المستوى المحلي،إذ تم توحيد حكومة إقليم كوردستان (KRG) بعد الحرب الداخلية والانقسام، الذي استمر أكثر من ثماني سنوات في حكومتين مختلفتين. وعلى مستوى الحكومة الاتحادية، ومنذ كتابة دستورعام ٢٠٠٥، تغيرت العلاقات بين الجانبين إلى علاقات دستورية وقانونية، وتم اعادة إقليم كوردستان سياسته كإقليم فيدرالي يختلف عن الفترات السابقة قبل كتابة الدستور، أدثت هذه التغييرات واقعًا جديدًا من السياسات العامة وخاصة السياسات العامة الاستخراجية من حيث تحصيل الإيرادات المادية والبشرية في إقليم كوردستان، وتأثر الموارد المادية والبشرية على تغيير درجة الاستقرار السياسي ،وبغية فهم ذلك لابد من دراسة ذلك من خلال المطلبين الاتيين:

المطلب الاول: واقع السياسات العامة الاستخراجية في فترة ٢٠٠٦– ٢٠١٤

أدت التغييرات السياسية في إقليم كوردستان والعراق إلى خلق واقعاً جديدً لإكتساب الموارد المادية لإقليم كوردستان؛ لأن الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥نظم العلاقات بين الحكومة الاتحادية والإقليم،ومن ظمنها السياسة العامة الاستخراجية وكما ياتي:

١– حدد الدستور وضعاً خاصاً لمكانة الاقليم بعد العام ٢٠٠٥ (الدستور العراقي ٢٠٠٥ ، ١١٧–١٤١)

٢– حدد الدستور بالتفصيل السلطات الحصرية والمشتركة لإقاليم في العراق (الدستور العراقي ٢٠٠٥ ، ١١٤–١١٥–١٢١–١٢٦).

٣– تعامل الدولة العراقية واالمجتمع الدولي مع الاقليم كوردستان من ضمن الدولة الاتحادية وذات شخصية قانونية، بدلا من الوضع السابق بوصفه إدارة أو السلطة امر الواقع.

٤– وجود علاقة قانونية بين الحكومة الاتحادية للإعمال الحكومية (السياسة العامة) مع الحكومة الاقليم، وليس مع الاحزاب السياسية في إقليم كوردستان.

كل هذه المبادئ الدستورية والواقع السياسي الجديد بين الحكومة الاتحادية وإقليم كوردستان – العراق أدى الى تنوع الموارد المادية سواء على مستوى الاتحادي والمحلي للاقليم.ولتقديم تصور اوضح لابد من دراسة هذين المستويين وفق ما ياتي:

الفرع الأول: السياسة العامة الاستخراجية لإقليم على مستوى الاتحادي

تنوعت الموارد المادية لإقليم كوردستان بعد كتابة الدستور العراقي الدائم والعمل به (عبد الله ٢٠٠٨ ، ٤٦) بوصفه الوثيقة المنظمه لمؤسسات الدولة و للسلطات.

من اهم معطيات المرحلة الجديدة بالنسبة للأقليم كوردستان هي وجود حق الاستفادة من الثروات الدولة، وينعكس هذا بالتحديد حصة من موازنة الدولة الأتحادية للأقليم كوردستان– العراق (المهايني ، وحسن عبد الكريم سلوم ٢٠٠٨ ، ٩)الحق الذي حرم منه شعب كوردستان بعد انتفاضة اذار ١٩٩١،وأضحى هذا المبلغ الجزء الأساسي أويمكن القول مصدراً رئيسياً لتعبئة الموارد المادية للأقليم كوردستان، في المرحلة (٢٠٠٦–٢٠١٤) بشكل فعلي.

هذا الواقع رسم سياسات عامة استخراجية مختلفة مقارنة بالمراحل السابقة (١٩٩٢–٢٠٠٦)، وأهم ملامح السياسات في هذه المرحلة هي؛"العرقنة السياسات العامة بشكل العام وخاصة السياسات العامة الاستخراجية، أي بمعنى؛ تصميم وصنع وتنفيذ السياسات العامة على نمط الدولة المنشأة حديثًا على النظام الفيدرالي. ومن تأثيرات هذا التغيرعلى السياسات العامة بالشكل الكلي والسياسات العامة الاستخراجية بشكل خاص؛ بدأ تقليد قانوني في برلمان كوردستان، وهو؛ إنفاذ وتعديل القوانين الأتحادية مع والضع القانوني لاقليم، هذا التقليد (إنفاذ وتعديل القوانين) نفذت بشكل كبير بعد كتابة الدستور في ٢٠٠٥ يهدف الى تكييف القوانين الاتحادية مع الوضع القانوني للاقليم، ونفذ البرلمان الكوردستان من ٢٠٠٧ حتى ٢٠٢١ (١٥) قانوناً اتحادياً (برلمان كردستان ٢٠٢٣).

واتبع الاقليم سياسة عامة جديدة تختلف تماماً عن السياسات العامة السابقة لعام ٢٠٠٥ القائمة على الانقسام على المستوى الجغرافي والسياسي والاقتصادي والاجتماعي من بداية الحرب الداخلي حتى ٢٠٠٦، هذا الواقع (الواقع المنقسم) دفع اقليم كوردستان للمساهمة الفعالة بكل معادلات العراق الجديدة (عبد الله ٢٠١٠ ، ٢٠٠–٢٢٠).

بهذا الشكل زادت الموارد المادية لإقليم كوردستان في هذه الفترة واصبحت حصة الاقليم من الموازنة الاتحادية المصدر الأساس لاقليم كوردستان، وقام برلمان كوردستان بتشريع قوانين الموازنة العامة السنوية على أساس هذه الحصة (موازنة اقليم كردستان ، ٢٠٠٧–٢٠١٣)ومن خلال ذلك تتكون الموارد المادية

للاقليم من مصدرين: احداهما على مستوى الاتحادي، وهي؛ حصة الاقليم من الموازنة العامة السنوية الاتحادية.والثاني الموارد الداخلية.

وتشكل حصة الاقليم من الموازنة الاتحادية احدى التطورات السياسية الجديدة في النظام السياسي العراقي بعد كتابة الدستور ٢٠٠٥، من خلال توزيع الموازنة العامة للدولة وفق اعتبارات عدة من بينها ، توزيع الثروات على المناطق الجغرافية وفق النظم الاتحادي (الدستور العراقي ٢٠٠٥ ، ١١٦).وخصصت مبلغ معين لإقليم كوردستان، كاقليم اتحادي من ضمن الدولة العراقية الاتحادية ونسبة السكان فيها (الدستور العراقي ٢٠٠٥ ، م ١١٧).

والملاحظ ان حصة الاقليم من الموازنة الاتحادية والموارد الداخلية تباينت من سنة الى اخرى خلال حقبة (٢٠٠٦ – ٢٠١٤) وكما هو موضح في الجدول الاتي:

الجدول الرقم الاول

حصة اقليم كوردستان من الموازنة الاتحادية والموارد الداخلية من ٢٠٠٦ حتى ٢٠١٤

لسنة	حصة اقليم من موازنة الاتحادية/ بالدولار	الموارد الداخلية/ بالدينار	مساهمة موارد الداخلية في الموازنة العامة لإقليم كوردستان
٢٠٠٦	٣ مليار و ٥٦٠ مليون بنسبة (١٧,٨)	لم يتم تحديدها في قانون موازنة حكومة إقليم كردستان	لم تحدد في مشروع الموازنة الاقليم
٢٠٠٧	٦ مليار و ٥٣٩ مليون (١٦%)	لم يتم تحديدها في قانون موازنة حكومة إقليم كردستان	لم تحدد في مشروع الموازنة الاقليم
٢٠٠٨	٨ مليار و ٢٥٨ مليون بنسبة (١٧,٢%)	٢١٢,٤٤٥ مليون دينار	٢,٧%
٢٠٠٩	٩ مليار بنسبة (١٥,٥%)	٤٦٥,٤٤٥ مليون دينار	٤,٦%
٢٠١٠	١٠ مليار و ٤٠٠ مليون بنسبة (١٤,٤)	٧٤٢,٤٦٦ مليون دينار	٧,٤%
٢٠١١	٩ مليار و ١٦٦ مليون بنسبة (١٠,٦%)	ونسبة (٢,٨%) من الموزانة الاقليم من الموارد المالية الداخلية.	٢,٨%
٢٠١٢	١٠ مليار و ٥٠٠ مليون بنسبة (١٠,٦%)	٢ ترليون و ٣٣١ مليار دينار الموادر المالية الداخلية.	لم تحدد في مشروع الموازنة الاقليم
٢٠١٣	١٢ مليار بنسبة (١٠,٤%)	٦٥١ مليار و ١١٤ مليون دينار	لم تحدد في مشروع الموازنة الاقليم

الجدول من عمل الباحث .

بالنظر الى المعلومات الواردة في الجدول اعلاه، يبين حقيقة بإن المصادر المادية لإقليم كوردستان لم تحظ بإستقرار من ناحية المبلغ الذي خصصته الدولة الاتحادية لإقليم، ويمكن القول هذا الواقع لها عدة الاسباب، مثل:

أ– سياسيًا؛ إن حصة الاقليم مالية مرهونة بالعلاقات السياسية غير المستقرة وسيطرة الاحزاب على القوانين.

ب– إقتصادياً؛ عدم الاستقرار اسعار النفط في سوق العالمي.

ج– داخلياً؛ أدى هذا الواقع الى عدم قدرة اقليم كوردستان بالتصرف بشكل مستقل لوضع خطة مستقبلية للتنمية واقرار المشاريع الضرورة على مستوى البنية التحتية.

وقد رافق هذا الواقع حقيقة اخرى لإقليم كوردستان وهي قلة الموارد المادية الداخلية التي لم تصل الى (٥%) في هذه الفترة حسب ماتذكره الموازنة السنوية لإقليم بين ٢٠٠٨ الى ٢٠١١، وبهذا المعنى، عاش إقليم كوردستان في حالة اختلال في استخراج الموارد المادية، بحيث أصبح ضعيفًا على المستوى المحلي من ناحيه الاتسخراج الموارد المادية، ومن ناحية أخرى يعتمد بشكل كامل على الإيرادات الفيدرالية، ولايمكن الاعتماد على الإيرادات المحلية في استخراج الموارد المادية، وهو مؤشر واضح على عدم قدرة السياسات العامة لأستخراج الموارد المادية من البيئة المحلية، هذا الواقع جعل إقليم كوردستان من ناحية الموارد المادية يعتمد دائمًا على عائدات الحكومة الفيدرالية، وقد أدى ذلك إلى رفع سقف توقعات الناس بشأن القدرة المالية للحكومة ، وهي قدرة لا تستند إلى المبادئ المحلية ، ولكنها تعتمد على الاتفاقات السياسية والحكومات العراقية المتعاقبة،

خلق هذا صورة حكومة إقليم كردستان كحكومة طفيلية تعيش على عائداتها الخارجية. وعلى الرغم من أن الإيرادات الفيدرالية هي جزء من حقوق شعب إقليم كوردستان التي تحصل عليها الحكومة، إلا أن هذا الحق لا يزال خاضعًا للقوة والضغوط السياسية ، وليس المبادئ الدستورية والقانونية، لذلك فإن مسألة الموارد المالية بين إقليم كوردستان والعراق هي مشكلة طويلة الأمد.

الفرع الثاني: السياسة العامة الاستخراجية على مستوى الاقليم

على الرغم وجود حصة الاقليم من الموزانة العامة السنوية الاتحادية لجمهورية العراق ، كان هناك موارد مادية على المستوى المحلي للاقليم وهي:

أولاً: عائدات النفطية:

النفط كان إحد المصادر الرئيسة لإستقطاب الموارد المادية من ضمن السياسات العامة الاستخراجية لإقليم كوردستان، أما في الواقع؛ هذا المصدر (النفط) مر بمشاكل كثيرة سواء من الناحية الداخلية للأقليم او من ناحية الحكومة الاتحادية ، وهذه المشاكل مرتبطة ببيع النفط من قبل إقليم كوردستان بوصفه مصدر آمن للأموال لخزانة العامة للاقليم.

بدأ بيع النفط الاقليم بشكل رسمي في منتصف عام ٢٠٠٩، اما هذه القضية مليئة بالتنازع والخلافات على المستوى الاتحادية خاصة، على رغم الخلافات السياسية حول ملف الطاقة في العراق، يشير المسؤلون الرسميون السبب الرئيسي لهاذا الخلاف الى: عدم وجود قانون النفط والغاز الاتحادي في العراق، بينما تمكن الاقليم من اصدار قانون النفط والغاز من عام ٢٠٠٧ (المحكمة الاتحادية ٢٠٢٢)

بين عامي ٢٠٠٩ – ٢٠١٤، اكتسب إقليم كوردستان مصدرًا آخر للإيرادات، نتيجة لصادرات النفط من (الطاقة ٢٠١٥).

والملاحظ بخصوص العائدات النفطية المستحصلة بين ٢٠٠٩حتى ٢٠١٣ على رغم وجود خمسة قانون الموزانة العامة السنوية للإقليم لم تذكر شيء عنها عدا مرتين وهي؛ في عام ٢٠١٢ حددت ايراداتها في قانون الموزانة بـ ١٢٠ مليار دينار وفي قانون الموزانة الأقليم في عام ٢٠١٣ حددت مبلغه بـ ٨٠ مليار دينار (وقائع كوردستان ٢٠١٣).

بهذا المعنى ساهمت عائدات النفطية ضمن الموازنة العامة للاقليم في هذه المرحلة بشكل ضئيل جداً، لإن يتكون عائدات النفطية حسب الارقام المذكورة في قانون الموزانة العامة لإقليم للسنة المالية ٢٠١٢ تتكون عائدات النفطية (٩%) و تتكون (٥%) من اجمالي الموزانة العامة لإقليم في عام ٢٠١٣.

ثانياً: عائدات غير النفطية

عائدات غير النفطية، أو الإيرادات المحلية كما يطلق عليها، هي موارد مالية تعود إلى الخزينة العامة للحكومة نتيجة: تقديم الخدمات من قبل المؤسسات حكومية والنشاط الاقتصادي من قطاعين عام وخاص، تشريع وتفعيل وتنفيذ القوانين والتعليمات والسياسات الجديدة بهدف تنويع مصادر المادية بعيداً عن النفط.

من ابرز الأنواع الايرادات غير النفطيه (ايرادات المحلية) لإقليم كوردستان، تتكون من (دارو ٢٠٢٣)

- الضريبة.
- الكمارك.
- الرسوم.
- الاجور.

– الغرامات.

–القروض.

– النفقات المرجوعة من خلال اصلاح وترشيد القطاع العام.

– ترشيد النفقات التشغيلية.

– تشجيع النشاط الاقتصادى لقطاع الخاص.

– المساعدات الداخلية والدولية (من قبل الدول والمنظمات الدولية الحكومية وغيرالحكومية المحلية والدولية والشركات).

من النقاط القوة هذه الموارد المادية (ايرادات غير النفطية– ايرادات المحلية) هي؛ أن موجود داخل اقليم كوردستان،أي بعبارة أخرى، أكثرها فهي ليست تابعة إلى حد كبير لتاثيرات الحكومة الاتحادية ودول الجوار، خاصة الموارد التي يرجع الى خزانة الحكومة اقليم كوردستان في مجال اصلاح قطاع العام وترشيد النفقات والهيكل الحكومية، أما فى الواقع ايرادات غير النفطية بكل أصنافها تتكون جزء قليل من الموارد المادية لإقليم كوردستان كما اشرت بها سابقا في الجدول الرقم الواحد.

على رغم نقاط القوة لهذا مصادر غير النفطية توجد النقاط الضعف في الوقت النفسة، لإن الجزء الاكبر لهذه العائدات تتكون من الرسوم الكمركية من المنافذ الحدودية الامر الذي ترتبط بالوضع السياسي بين اقليم كوردستان ودول الجوار، وكيفية تطبيق التعريفة الكمركية الامر الذي تختلف بين المنافذ الحدودية الذي تقع حدود اقليم كوردستان مع الدول الجوار والمنافذ الحدودية الواقعة في الحكومة الاتحادية مع الدول الجوار. لذلك هناك تهاون في تطبيق التعريفات الجمركية على المنافذ الحدودية بين اقليم كوردستان والحكومة الاتحادية. لقد أصبح وسيلة للتنافس في زيادة معدل القوافل التجارية التي تدخل البلاد، بحيث تستغل بوابات الحكومة الفيدرالية هذه الفرصة لتقليص التجارة داخل إقليم كوردستان، مما أدى إلى خفض الإيرادات الجمركية في إقليم كوردستان بنحو ٣٠–٢٠ مليار لكل ستة أشهر (روداو نت ٢٠٢٣).

ولمزيد المعرفه حول واقع ايرادات الضريبة في اقليم كوردستان مقارنة باايرادات الداخلية الكلية والايرادات العامة في سنوات ٢٠١٢ و ٢٠١٣، أنظر الجدول الاتي:

الجدول الرقم الثاني

حصة عائدات الضرائب في الايرادات المحلية في لإقليم كوردستان لسنوات ٢٠١٢ و ٢٠١٣

السنة	عائدات الضرائب بمليارات الدنانير	الايرادات العامة لإقليم كوردستان– العراق	الايرادات المحلية	حصة عائدات الضرائب في الإيرادات المحلية
٢٠١٢	١٢٨	١٣,٢٠٠,٩٥٠,٠٠٠	٤٧٦,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠	%٥
٢٠١٣	١٦١	١٥,٢٥٧,٨٤٩,٠٠٠,٠٠٠	٦٥١,١١٤,٠٠٠,٠٠٠	%٢٤

الجدول من عمل الباحث.

إذا نظرنا إلى الأرقام الواردة في الجدول، يبدو أن الإيرادات المحلية غير النفطية قد زادت سنويًا، ومع ذلك فإن حصتها من الإيرادات المحلية منخفضة للغاية بحيث لايمكن الاعتماد عليها وقد أدى ذلك إلى خلق واقع مالي لحكومة إقليم كوردستان كي تنظر دائمًا إلى الموارد الخارجية.

ومن الجدير بالذكر بإن من البداية تأسيس حكومة الاقليم لم تتصنف مالياً ايرادات غير النفطية بشكل المنتظم ضمن الموازنة العامة السنوية لإقليم كوردستان.

وبسبب عدم تنظيم الموارد و تقسيمها بشكل المالي علمياً اختلطت بعض الإيرادات غير النفطية التي يجب إعادتها للحكومة الفيدرالية مع الإيرادات غير النفطية لإقليم كوردستان، لذلك وصلت الخلاف بين الوزارتي التجارة العراقية وإقليم كوردستان إلى أمام المحكمة الاتحادية العليا بشأن عدم رد المبالغ التي يدفعها المواطنون مقابل الحصص الغذائية الشهرية لوكلاء الأغذية (روداو نت ٢٠٢٣) .

الفرع الثالث: إستخراج الموارد البشرية في اقليم كوردستان للفترة ٢٠٠٦–٢٠١٤

إن السياسات العامة الاستخراجية لاتقتصر على استخراج موارد المادية فقط، بل تشمل الموارد البشرية ايضاً كجزء من الموارد الهامة للبلد، القصد من استخراج الموارد البشرية، بمعنى وجود السياسات العامة بهدف استفادة من الطاقة البشرية في البلاد من اجل استخدام واستغلال الامثل لقدراتها المتنوعة لخدمة البلاد.

إن الطاقة البشرية قضية مُهمة جداً في اقليم كوردستان، لإنه الأقليم يحتاج لموارد البشرية؛ بهدف الحفاظ على وجوده من جانب وتمتين مكانته الجغرافية من خلال الطاقة البشرية في المنطقة التي تُطوق بالدول غير الصديقة (دول الجوار يرون الاقليم كتهديد) من جانب اخر، وبغرض فهم واقع السياسات الاستخراجية على مستوى الموارد البشرية لابد دراسة السياسات من خلال جوانبها المختلفة، مثل: الخدمة العسكرية وكيفية التعامل مع الفئات الاخرى من الشباب والنساء والية احتوائها في اقليم كوردستان–العراق لفترة ٢٠٠٦–٢٠١٤، بهذا الشكل:

أولاً: الخدمة العسكرية في اقليم كوردستان

تعد الخدمة العسكرية إحدى المجالات المهمة لإستخراج الموارد البشرية في البلاد من اجل بناء جيش مُجند ومحارب ومتدرب بالفكر والإيمان بقضية الوطن وحريته واستقلاله، وهي من أهم الوظائف الحكومية التي يجب ان تحافظ عليها خاصة في أوقات الحرب والكوارث الطبيعية.

وتختلف استخراج الموارد البشرية لخدمة العسكرية بإختلاف طبيعة النظم السياسية حول العالم وفقاً لقوانين المُطبقة في البلاد، مثل (ساسة بوست ٢٠٢٣) .

أ. الانضمام إلى الجيش تطوُّعًا.

ب. تسجيل إلزامي دون تجنيد فعلي.

ج. خدمة عسكرية إلزامية.

د. مزيج من الخدمة الإلزامية والتطوعية.

على اساس ما تقدم فان استخراج الموارد البشرية في مجال الخدمة العسكرية في اقليم كوردستان–العراق، تمت وفق مراحل عدة يمكن الاشارة الى اهمها.

تعمل اقليم كوردستان من البداية عام ١٩٩٢، لاستخراج الموارد البشرية بهدف استثمار طاقاتها الشبابية لتأسيس جيش العسكري لإقليم كوردستان من خلال وزارة البيشمركة، ويعتمد الوزارة على النظام طوعي لتجنيد الشباب لصفوف قوات البيشمركة، بهدف حفاظ على اقليم كوردستان أرضاً وشعباً

وتحضى اقليم كوردستان من التأريخ الثوري المدعوم من قبل الشعب الكوردستان لإستخراج الموارد البشرية، خاصة في مجال العسكري، لذلك ترتبط مرحلتي الثورة والحكم معاً في قانون الخدمة وتقاعد البيشمركة (بيشمركة ٢٠٠٧) .

أدت هذه السياسة العامة لحكومة إقليم كردستان إلى انضمام عدد كبير من الشباب في كردستان إلى صفوف البيشمركة والاستفادة من قدراتهم.

يستفيد اقليم كوردستان من الموارد البشرية الشابة من كلا الجنسين من ناحية العسكرية من خلال تجنيد الطوعي في الوزارة شؤون البيشمركة، ونظم ذلك بقانون الخدمة وتقاعد البيشمرگة (حرس اقليم كوردستان) (بيشمركة ٢٠٠٧) .

على هذا الاساس تحسب الخدمة العسكرية من (١٩٦١ حتى ١٩٩١) لغرض الخدمة وتقاعد البيشمركة اقليم كوردستان، ويقدم جملة من الامتيازات للثوارالقديم، وبعد سن قانون وزارة شؤون البيشمركة، وافقت الأحزاب السياسية على تشكيل جيش كوردستان الذي تشكل مطلع عام ١٩٩٣، وقرر برلمان كوردستان حل جميع الميليشيات المسلحة

أما هذا الواقع لم يدم طويلاً، ومع اندلاع الحرب الداخلية فى منتصف ١٩٩٤، انخفض عدد الأشخاص المنضمين إلى قوات البيشمركة، كما كانت هناك بدايات تخلي وفرار وعدم امتثال عسكري في صفوف قوات البيشمركة، لأن أُسست تشكيل قوات البيشمركة كان الدفاع عن إقليم كوردستان وشعبه، وليس العكس.

والجدير بالذكر أن الحرب الداخلية و تورط قوات البيشمركة في هذا الحرب ١٩٩٤–١٩٩٨ لحقت خسارة كبيرة في صفوفها الأمر الذي مارس دورًا سلبيًا في خفض معدل العضوية في قوات البيشمركة، وساهمت الحرب الداخلية في خلق نظرة سلبية تجاه قضايا الوطنية وضف الولاء الوطني، خاصة تقسيم قوات البيشمركة بين الحزبين المتحاربين، مما كان أسفرت عن مقتل أكثر من (٧٠٠٠) من أفراد القوات البيشمركة وأدت هذا الاحدث الى هجرة الشباب والموارد البشرية المتعلمة وأصحاب الخبرات والعمال المهرة إلى الدول الغربية، هذا أثر بشكل سلبي على ثراء وتنوع الموارد البشرية في اقليم كوردستان (رشيد ، ٤٩٨).

خلال مرحلة الحرب الداخية، وخاصة في ١٩٩٦–١٩٩٨، عندما وصلت الحرب ذروتها، تم حل وزارة البيشمركة في حكومة إقليم كوردستان، والتي كانت الوكالة الحكومية الرسمية لتعبئة القوات العسكرية، واختفى الجيش الكوردستاني الموحد، حتى اسم البيشمركة الذي له معنى مقدس عند الشعب الكوردي، تم تغييره إلى مقاتلين حزبيين، وخلال هذه الفترة تم تجاهل القوانين الخاصة بالأحزاب وحمل السلاح وقرار حل الميليشيات ولم يتم تنفيذها.

فشل تقسيم حكومة إقليم كوردستان أثناء الحرب الداخلية وتوحيد الحكومة اللاحق في عام ٢٠٠٦ في إعادة توحيد قوات البيشمركة الكوردستانية، بحيث تم تعيين وزيرين من البشمركة في الحكومة الخامسة التي تشكلت في عام ٢٠٠٦ (اخبار كردستان ٢٠٠٦) .

إن الاستمرار الاحزاب السياسية على الحرب الداخلية والتنافسات المستمرة وتنفيذ السياسات العدوانية وإنعكاس هذا السياسات على أعمال الحكومية وتوزيع القيم والخيرات والمنافع الحكومية على اساس الالتزام الحزبي وليس على اساس المواطنة شجعت الهجرة بشكل الكبير في اقليم كوردستان.

استمر هذا الواقع بطرق مختلفة في السنوات التالية، على الرغم من الانتعاش الاقتصادي بين عامي ٢٠٠٧–٢٠١٤ وعودة بعض مواطنين الكورد الذين استقروا في الدول الأوروبية، لكن هذا الواقع كان مؤقتًا مع عودة التنافس الحزبي الشديد على تمدي ولاية رئيس الاقليم و اغلاق البرلمان من قبل الحزب الديمقراطي الكوردستاني، وعدم الاستقرار الاقتصادي و بدايات الحرب على الإرهاب من٢٠١٤، واستؤنفت هجرة الشباب إلى أوروبا، مما أودى بحياة عدد كبير من الشباب بسبب موجة الهجرة غير القانونية (خليل ٢٠٢٣)

يقصد؛ خلال الفترة ٢٠٠٦–٢٠١٤ لم يكن هناك تغيير جذري في السياسة العامة الاستخراجية في مجال استخدام الموارد البشرية في اقليم كوردستان، من جهة كان تنظيم القوات المسلحة هو نفسه السياسة الممتدة للحرب الداخلية، ومن جهة أخرى كانت هناك وزارتان للبيشمركة في التشكيلة الخامسة لحكومة إقليم كوردستان، وهي أول حكومة موحدة بعد الحرب الداخلية، وهذا يدل على حقيقة أن قوات البيشمركة لا تزال قوة مشكلة من حزبين على أساس الانتماء السياسي، وليس على أساس مؤسسي ووطني، وتتعامل مع الموارد البشرية لإقليم كوردستان على نفس الاساس.

بهذا المعنى تنضم القوة العسكرية لاقليم كوردستان قانونياً وشكلياً ضمن وزارة البيشمركة، أما في الوقت نفسه توجد قوات المسلحة من خارج وزارة البيشمركة وهي احدى من نتائج عدم توحيد قوات بيشمركة من عام ١٩٩٢ حتى هذه الفترة وبعدها.

وهذا يعني أن نظام العسكرة في إقليم كوردستان هو نظام حزبي وليس تجنيد رسمي من خلال الحكومة حسب القانون العسكري الموحد، وهذا الواقع يساهم في تكوين قوى عسكرية حزبية من خارج وزارة البيشمركة تابعة للأحزاب السياسية واستخدامها في النزاعات السياسية.

وحسب الارقام الرسمية التي نشرت من قبل الحكومة اقليم كوردستان بلغت عدد القوات البيشمركة ضمن تسعة العشر ألوية أكثر من ٦٠ الاف مقاتل مدرب، هذا مع وجود عدد اكبر من هذا الذي وصل الى ثلاثة أضعاف من ضمن وحدات السبعين وثمانين.

ما يتضح من واقع سياسة تعبئة الموارد البشرية من خلال التجنيد العسكري – البيشمركة في اقليم كوردستان، السياسة عقيمة من حيث تحقيق اهدافها لتعامل المؤسسي مع الموارد البشرية وخاصة الشباب، لأن هناك العشرات من الشباب المؤهلين خارج قوات البيشمركة لايستطيعون تأدية الخدمة في قوات البيشمركة بسبب عدم وجود انتماء الحزبية. في الوقت النفسة هذا لايعني أن قوات البيشمركة لا تستطيع الدفاع عن البلاد ومواطني إقليم كوردستان، أما في الواقع هذه القوات تعيش في حالة سيطرة الاحزاب وليست المؤسسات (flierviolet 2023) هذا على رغم اعتراف الدستوري في المادة ١١٧من الدستور العام ٢٠٠٥ لجمهورية العراق بالقوات البيشمركة كقوة الرسمية تحت عنوان، حرس الاقليم (الدستور العراقي ٢٠٠٥ ، م ١١٧) .

ثانياً: السياسة الاستخراجيه تجاه النساء والشباب

لا تحتاج حكومة إقليم كردستان إلى قوات عسكرية فحسب، بل تحتاج أيضًا إلى موارد بشرية شاملة ومتعددة القدرات، خاصة مع تطورات العصر والتي تعد جزءًا من أهمية السياسات العامة للحكومة، كل من النساء والشباب مكونان مهمان في المجتمع في إقليم كوردستان ويستحقان اهتمام حكومة إقليم كردستان.

من أهم السياسات التي صدرت في مرحلة ٢٠٠–٢٠١٤ لإهتمام بالنساء والشباب من قبل حكومة اقليم (برلمان كردستان ٢٠٠٦) :

١– تعيين ثلاث وزيرات في مجلس الوزراء الخامس لحكومة اقليم كوردستان.

٢– استحداث وزارة الرياضة والشباب في مجلس الوزراء الخامس لحكومة اقليم كوردستان.

٣– استحداث وزارة شؤون المجتمع المدني في مجلس الوزراء الخامس.

٤– في عام ٢٠٠٩، تم تعديل قانون الانتخابات البرلمان الكوردستان رقم (١) لعام ١٩٩٢، لصالح الشباب والنساء من خلال خفض سن الترشح لعضوية برلمان كوردستان إلى ٢٥ سنة واشتراط أن تكون ٣٠٪ من جميع أعضاء القائمة الانتخابية من النساء (المجلس الوطني كردستان ٢٠٠٩)

٥– تشريع قانون رقم (١٧) لسنة ٢٠١٠ قانون سلفة الزواج في اقليم كوردستان . العراق (وقائع كردستان ٢٠١١) .

٦– تشريع قانون رقم (٢) لسنة ٢٠١١ قانون صندوق دعم المشاريع الصغيرة للشباب في اقليم كوردستان . العراق (وقائع كردستان ٢٠١١) .

٧– تشريع قانون رقم (٨) لسنة ٢٠١١ قانون مناهضة العنف الاسري في اقليم كوردستان . العراق (وقائع كردستان ٢٠١١) .

كانت كل هذه السياسات العامة التي تصدرها الجهة الرسمية في اقليم كوردستان تهتم بالشؤون الشباب والمرأة التي لم توجد من حكومات السابقة لإقليم كوردستان، وتعد هذه الفترة في حياة اقليم كوردستان بالفترة الانتعاش الاقتصادي وزيادة الفرص العمل، بدرجة حتى أثرت على جالية الكوردية لرجوع الى البلاد.

المطلب الثاني: دور السياسات العامة الاستخراجية في الاستقرار السياسي بين فترة ٢٠٠٦–٢٠١٤

منذ اعتماد الدستور العراقي في عام ٢٠٠٥ وظهور الواقع السياسي الجديد في البلاد، زادت الموارد المالية لإقليم كوردستان بشكل كبير، وأدت هذه الزيادة في الموارد المالية للإقليم إلى تنمية شاملة ساهمت في زيادة الاستقرار السياسي وتحسين الواقع الحال البشري على المستويين الاتحادي والمحلي، هذا يرجع إلى الواقع الجديد، على النحو التالي:

الفرع الأول: على المستوى الاتحادي

تعد الفترة ٢٠٠٦–٢٠١٤ فترة الاستقرار السياسي بين إقليم كوردستان وحكومه الاتحادية، وذلك بسبب الأحداث التالية:

١– سقوط نظام البعث في العراق.

٢– اقرار الوضع القانوني لإقليم كوردستان والاعتراف بفيدرالية إقليم كوردستان وسلطاتها الثلاث منذ تأسيسها في ١٩٩٢ في دستور العراقي ٢٠٠٥ (الدستور العراقي ٢٠٠٥ ، ١١٧–١٤٢).

٣– تحديد الميزانية السنوية لإقليم كوردستان في الموازنة العامة السنوية للحكومة الاتحادية.

٤– الاعتراف بقوات البيشمركة الكوردستان "حرس الإقليم" في الدستور العراقي ٢٠٠٥.

لم يخلوا هذا الواقع الجديد بين حكومة إقليم كوردستان والحكومة الاتحادية من مشاكل، لكن استمرار حصة إقليم كوردستان في الموازنة الاتحادية السنوية ساهمت إلى توفير النفقات المالية لإقليم كوردستان من حيث توفير الرواتب الموظفين والمعاشات المتقاعدين ورعاية الاجتماعية، فضلاً عن المشاريع الاستثمارية واستعادة البنية التحتية.

كانت للسياسات الاقليم له دور في استقرار السياسي لإنه اتبعت السياسات المنفتحة اتجاه المواطنون العراقيون خاصة في اوقات صراع والعنف الطائفي في سنوات ٢٠٠٦ ومابعد فالكثير من العوائل العراقية التي هربت من الصراعات العنف الطائفي وجدت ملجا وامنا في اقليم كوردستان (سلمان ٢٠١٥ ، ١٤٦).

الفرع الثاني: على المستوى الإقليم

كانت الفترة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠١٤ بمثابة تغيير كبير في مستوى الاستقرار السياسي في إقليم كوردستان، بسبب عدة سياسات:

١– انتهاء التقسيم الجغرافي والإداري والسياسي في إقليم كوردستان وتشكيل حكومة موحدة لحكومة إقليم كوردستان في ايار ٢٠٠٦ (برلمان كردستان ، ٢٠٠٦) .

٢– الدعم الدولي من الولايات المتحدة وحلفائها.

نتيجة لهذا الواقع الجديد، اتبعت الأحزاب الرئيسية الحاكمة (الحزب الديمقراطي الكوردستاني و الاتحاد الوطني الكوردستاني) والمؤسسات الرسمية صانعة لسياسات العامة في إقليم كوردستان، عدة سياسات شجعت الاستقرار السياسي في إقليم كوردستان، مثل:

أ– إبرام الاتفاقية الإستراتيجية بين الحزب الديمقراطي الكوردستاني والاتحاد الوطني الكوردستاني وابرامها في برلمان كوردستان (لم يتم الكشف عن محتويات الاتفاقية) من ٢٧ تموز ٢٠٠٧ (بيسر نت ٢٠٢٣).

ب– إصدار ١٢ قانوناً جديداً لـ ١٢ وزارة لتكييفها مع توحيد الإدارة الحكومية وتعديل قوانين وزارات اخرى بهدف انسجام مع عملية التوحيد الحكومة بعد التقسيم التي دامت أكثر من ثماني السنوات (برلمان كردستان ٢٠٢٣) .

ج– تشريع قانون الاستثمار في إقيلم كوردستان، عام ٢٠٠٦ (قانون استثمار كردستان ٢٠٠٦).

هذا التغيرات كُلها ساهمت في أنتهاء حرباً طويلة من جهة، وفتحت باب واسع أمام النشاط الاقتصادي، ومارس القانون الاستثمار دوراً هاما في جلب المستثمرين الخارجي لاقليم كوردستان، لإنه يتعامل القانون مع المستثمر ورأس مال الاجنبي كمستثمر الوطني، أدت هذه السياسة إلى تتطور الهائل في استقطاب الموراد المادية، وفي غضون ثماني السنوات نفذت المشاريع الاستثمارية بمبلغ ٣٦,٨٢٦,٤٦٨,١٤٥ مليار دولار الامريكى، كل هذه التطورات جاءت بسبب الاستقرار السياسي في اقليم كوردستان.

وساهم قانون الاستثمار دورًا رئيسيًا في جذب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في إقليم كوردستان، مما دفع أكثر من ٨٠٠٠ شركة أجنبية من دول الجوار إلى القدوم إلى إقليم كوردستان بسبب الاستقرار السياسي لتنفيذ مشاريعهم (حاتم ، ١٤٠)مارس قانون الاستثمار كواحدة من السياسات العامة الاستخراجية دورًا مهما في النمو الاقتصادي وزيادة كبيرة في حجم الموارد المالية لإقليم كوردستان والاستقرار السياسي، لمزيد من التفاصيل حول تطور المشاريع الاستثماريةفى هژه الفتره انظر الجدول التالي:

الجدول الرقم الثالث

دور السياست العامة الاستخراجية فى النمو المشاريع الاستثمارية بين السنوات ٢٠٠٧حتى ٢٠١٤

ت	السنوات	عدد االمشاريع الاستثمارية	نسبة النمو سنوياً%
١	٢٠٠٦	٢	–

٢	٢٠٠٧	٥١	%٢٤٥٠
٣	٢٠٠٨	٦١	%١٩,٦
٤	٢٠٠٩	٧٠	%١٤,٨
٥	٢٠١٠	٩٣	%٣٢,٩
٦	٢٠١١	٧٤	_%٢٠,٤
٧	٢٠١٢	١٢٩	%٧٤,٣
٨	٢٠١٣	١٠٨	_%١٦,٣
المجموع:		٥٨٨	

الجدول من عمل الباحث بأستخدام ارقام الواردة في إحدى من الجداول هيئة الاستثمار إقليم كوردستان:

– ڕێژەی سالانەی وەبەرهێنان، *پێگەی دەستەی وەبەرهێنانی هەرێمی کوردستان*، (٧ حزيران ٢٠٢٣)
/https://gov.krd/boi/publications/investment

بالنظر إلى الجدول، يتضح لنا أنه في الفترة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠١٣، كانت هناك قفزة اقتصادية هائلة في إقليم كوردستان، بسبب وجود سياسات محفزة التي تشجع على جذب الموارد المالية والاستقرار السياسي، وساهمت هذا النمو في رفع مستوى المعيشة وخلق فرص العمل والحد من الفقر، هذا بالإضافة إلى جذب الموارد المالية للإقليم، أصبح إقليم كوردستان منطقة آمنة لجميع المواطنين من وسط وجنوب العراق الذين فروا إلى إقليم كوردستان بسبب عدم الاستقرار السياسي والأمني.

خلال هذه الفترة ، تحسن مستوى التنظيم والتقنين وزيادة الموارد المالية، يمكن أن يُعزى هذا التحسن إلى ظهور معارضة برلمانية قوية، لا سيما حركة كوران – گۆران، خلال الفترة التي ضغطت فيها حركة كوران على الحكومة في البرلمان وبين المواطنين، تم بذل الكثير من العمل لتدوين مصادر الإيرادات الحكومية في الموازنة السنوية وإحضارها إلى الخزانة العامة، تجلى هذا التحسن في عدة خطوات على أساس مالي، مثل (زيدي ، ويوسف محمد صادق ٢٠١٥ ، ١٣١):

١– مناقشة مشروع قانون الموازنة العامة السنوية بشكل العلنى فى برلمان كوردستان– العراق، خاصة لعامي ٢٠١٠ و ٢٠١١.

٢. تنظيم موازنات الاحزاب وفق القانون.

٣. تقليص الأموال التي أخذها الاتحاد الوطني الكوردستاني والحزب الديمقراطي الكوردستاني كحزبين حاكمين من الخزينة العامة من ٣٥ مليون دولار اى مايقارب ب(١١%) من الموازنه العام ٢٠١١، إلى ٢ مليون دولار، وساهمت هذه الخطوة بارجاع٧٦٤ مليون دؤلار الى خزانة العامة.

في ختام هذا المبحث ومن خلال المعلومات المذكورة أعلاه ، وصلنا إلى أن؛

انتهاء الحرب الداخلية وتوحيد حكومة واختفاء الانقسام الجغرافي في إقليم كوردستان– العراق وقد مكن إقليم كوردستان من تعبئة موارد مالية أفضل من خلال سياسة عامة الاستخراجية في فترة ٢٠٠٦–٢٠١٤.

من أهم التحسن في مجال تعبئة الموارد المالية لإقليم كوردستان–العراق هي استخراج الموارد المادية على مستوى حكومة الاتحادي وكان إقليم كوردستان قد حُرم منه سابقاً واستخرج الموارد المادى على مستوى المحلي ايضاً على الرغم من كونه مساهمًا صغيرًا في الميزانية العامة لإقليم كوردستان، هذا التحسن مارست دوراً مهاماً في ازدياد ملحوظ لموارد المادية لإقليم كوردستان، وانتعاش الاقتصادي. خلال هذه الفترة ، استطاع إقليم كوردستان ، مستفيدا من الواقع الدستوري والقانوني الجديد لجمهورية العراق الاتحادية ، من بناء أساس قوي للاستقرار السياسي من خلال سلسلة من السياسات العامة ، وخاصة في مجال جذب رؤوس الأموال، وكان أهمها قانون الاستثمار الذي جذب أكثر من ٨٠٠٠ شركة أجنبية إلى الإقليم ، مما أدى إلى نمو اقتصادي كبير وتعبئة الموارد البشرية في إقليم كوردستان والعراق.

يمكن تحديد دور السياسات العامة في مجال الموارد البشرية، وخاصة في مجال الشباب والمرأة، من خلال تأثيرها في زيادة فرص العمل وتعزيز الثقة السياسية بين السلطات والمواطنين. وخير دليل على ذلك هو الإقبال الواسع في انتخابات ٢٠٠٩، حيث بلغ ٧٤,٥٪ ، بينما انخفض في انتخابات ٢٠١٨ إلى ٥٩٪ (رؤوف ٢٠٢٣).

المبحث الثاني: واقع السياسات العامة الاستخراجية بين فترة ٢٠١٤– ٢٠٢٣

اختلف واقع السياسة العامة استخراجية بين عامي ٢٠١٤ – ٢٠٢٣ لإقليم كوردستان–العراق عن الفترة السابقة، لأن هذه المرحلة تتميز بتوترات كثيرة لاسيما بين الحكومة الاتحادية وحكومة الاقليم

على الرغم من وجود حصة من الموازنة الحكومة الاتحادية نصياً في قوانين الموازنة ؛بيد ان الاقليم شهد في هذه المرحلة واقعاً غير مستقراً مالياً بسبب عدم ضمان في وجود المصادر المادية للإقليم .ولدراسة ذلك لابد من البحث في النقاط الاتية

المطلب الأول: استخراج الموارد المادية على مستوى الاقليم والاتحادي في الفترة ٢٠١٤–٢٠٢٣

على عكس الفترة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠١٤، واجه إقليم كوردستان صعوبات في تحصيل الإيرادات، ويرجع ذلك إلى المشاكل بين أربيل وبغداد ، والتي أدت إلى قطع موازنة إقليم كوردستان. لذلك تراجعت عائدات الاقليم على المستوى الاتحادي بشكل كامل، واعتماد اقليم كوردستان في هذه المرحلة اكثر على عائدات الاقليم من مصادر مختلفة كما سيتم توضيحه في النقاط الاتية:

الفرع الاول: استخراج الموارد المادية على مستوى الاقليم

في عام ٢٠١٤، بدأت حكومة إقليم كوردستان–العراق بإرسال نفطها الخام إلى الأسواق العالمية عبر ميناء جيهان التركي وخط أنابيب العراق–تركيا على الرغم من اعتراض بغداد، تسمى هذه المرحلة من قبل بعض من المسؤولين إقليم كوردستان بمرحلة الاستقلال الاقتصادي عن حكومة الاتحادي (خطيب ٢٠٢٣).

القصد من الاستقلال الاقتصادي في هذا الاطار هو؛ أن يحصل إقليم كوردستان على موارده المالية من خلال بيع الموارد الطبيعية (مبيعات النفط) في أسواق العالمية وتتوفر التزاماتها تجاه البيئة الداخلية من خلال عائدات النفطية، لكن واجهت سياسات العامة الاستخراجية لإقليم كوردستان في هذه الفترة، واقعًا آخر لعدة اسباب؛

١– قطع حصة ميزانية اقليم كوردستان من الموازنة العامة السنوية لحكومة الاتحادية.

٢ – بدء الحرب على الإرهاب مع تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش).

٣ – انتشار وباء كوفيد –١٩ وتأثيراته على الاسواق العالمية وانخفاض سعر النفط.

كشفت هذا الواقع الجديد عن المشاكل الأساسية للسياسة عالامة الاستخراجية في إقليم كوردستان، لذلك اتخذت حكومة إقليم كوردستان عدة خطوات جديدة إلى جانب بيع النفط في هذه المرحلة، وطلبت حكومة اقليم كوردستان البنك الدولي مساعداتها من خلال اجراءات واليات الموثوقة العلمية والعملية من اجل إنقاذ الحكومة من ازمة الاقتصادية كبيرة، ووافق البنك الدولي على طلب حكومة إقليم كوردستان وقدمت جملة من حزم الإصلاح إلى حكومة إقليم كوردستان من خلال أربعة الاتفاقيات (البنك الدولي ٢٠٢٣).

قالت مجموعة البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية (IFC) في تقييمهما للوضع في إقليم كوردستان، إن عدم وجود بيئة قوية وواضحة للتجارة والتدفق الكبير لأموال النفط من بغداد في الفترة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠١٤، لقد أخفت المشاكل الجوهرية لسياسة الاستخراج في إقليم كوردستان، والتي تسببت في ضعف الأساس الاقتصادي لإقليم كوردستان،الذي ازمات عدة (world bank ,2016).

من ضمن هذا السياسات وتوصيات مجموعة البنك الدولي و(IFC) تعمل حكومة اقليم كوردستان بجملة من الخطوات الهادفة من اجل استقطاب الموارد المادية من المصادر غير النفطية، ومن أهم الخطوات هي:

١– تشريع قانون الإصلاح في الرواتب والمخصصات والمنح والامتيازات والتقاعد في إقليم كوردستان . العراق، رقم (٢) لسنة ٢٠٢٠ (وقائع كردستان ٢٠٢٠).

٢– ربط جميع الرواتب والبدلات والمستحقات المالية بالنظام القياسات الحيوية (Biometery).

٣– استرداد الديون التجارية والحكومية.

٤– اعداد مسودة تعديل قانون الضريبة و تنفيذ عدة خطوات في جانب الضريبي.
٥– وجملة من الخطوات الاخرى على مستوى هيكلية المؤسسات ونقل الملفات الى المحاكم.
٦– تقليل النفقات التشغيلية.
٧– ازدياد الموارد الداخلية.
٨– استرجاع القروض الحكومية من الشركات الكبرى من القطاع الخاص.
٩– إعاده تنظيم هيكل المؤسسات الوزارية.
١٠– الإصلاح في مجال الدفع الضرائب وإبطال كل قرارات العفو غير قانونية.
١١ – إعادة تنظيم ومراجعة والسيطرة على المعابر الحدودية وحظر ظاهرة التهريب.
١٢– تركيب أنظمة جديدة عبر الإنترنت لتجميع عائدات المنافذ الحدودية.

تلك الاصلاحات ادت إلى دفع اقليم كوردستان بجملة من الخطوات بهدف ازدياد الموارد المادية، من خلال هذا الخطوات المتعلقة بالسياسات الاستخراجية زادت عائدات غير النفطية –المحلية مقارنة بسنوات السابقة بمعدل أكبر، مثلاً؛ في عام ٢٠٢١، يتكون الايرادات الداخلية قرابة ٢٨% من مجموع ايرادات الحكومية.

هذه الزيادة في عائدات غير النفطية على المستوى الاقليم لم تساعد الحكومة بقيام واجباتها من ناحية المالية، بين عامي ٢٠١٤ و٢٠٢٣، واجهت حكومة إقليم كوردستان مشاكل مالية كبيرة، بحيث لم تتمكن من دفع رواتب الموظفين والمتقاعدين والقوات البيشمركة بشكل منتظم ودوري شهرياً.

خلال هذه الفترة تم تنفيذ سياسة– اخرى لحلحلة المشاكل المالية على مستوى الاقليم وهو اتباع سياسة الإدخار الاجباري على رواتب الموظفين الحكوميين والمتقاعدين وقوات البيشمركة، وقطع جزء من رواتبها بنسب المختلفة حسب المبلغ المتاحة من قبل الحكومة لتويل الرواتب، في هذه افترة استقطعت من الرواتب مبالغ المختلفة مثل: إستقطاع ٧٥% و ٦١% و ٤١٪، و ٣١٪ و ٢١٪، ... الخ، ولم يتم دفع رواتب سبعة أشهر للموظفين والمتقاعدين خلال هذه الفترة ٢٠١٤–٢٠٢٣.

شهد الواقع المالي لإقليم كوردستان من ٢٠١٤ إلى ٢٠٢٣ وضعاً سيءً، لأن حكومة إقليم كوردستان لم تتمكن من أداء مهامها الرئيسية من ناحية الوظائف المادية من الإيرادات النفطية وغير النفطية.

في هذا الصدد وحسب الاحصائيات الرسمية الحكومية كانت عائدات النفطية من (٢٠١٩ حتى ٢٠٢٣) قد شكلت نصف الايراد الاجمالي لإقليم كوردستان، على مثال؛ في عام ٢٠١٩ كانت عائدات النفط في اقليم كوردستان تبلغ نحو(٤ مليار و ٥١٥) مليون دولار، وفي عام ٢٠٢١ كان صافي عائدات النفطية الأقليم وصل الى (٣ مليار و ٩٦٤ مليون و٨١٤ الف و٥٠٢) دولار، أي تيشكل نحو (٤٤%) من مجموع

الايرادات الأقليم، وزادت في عام ٢٠٢٢ عائدات النفطية لإقليم الى (٥ مليار و٧٠٩ مليون ٧٠٤ الف ٨٧) دولار، أي تشكل (٤٦%) من مجموع الايرادات الأقليم، هذا إلى جانب الموارد غير النفطية ومساعدات الخارجية، وضعت إقليم كوردستان دائماً في حالة العجز أو القصور في مواردها المادية، بقرابة ١٤٠ مليار دينار شهرياً (حكومة اقليم كردستان ٢٠٢١) .

الفرع الثاني: استخراج الموارد المالية على مستوى الاتحادي

واجه إقليم كوردستان صعوبات في الحصول على موارد مالية من الحكومة الاتحادية في هذه المرحلة، وصل الصراع السياسي بين أربيل وبغداد حول القضايا السياسية العالقة في هذه المرحلة (٢٠١٤–٢٠٢٣) إلى مستوى الصراع الشديد وأثر على واقع إقليم كوردستان باستخدام الأسلحة المالية ضد إقليم كوردستان من قبل الحكومة العراقية.

كان من أهم تداعيات التوترات السياسية بين أربيل وبغداد خلال هذه الفترة قيام الحكومة العراقية بقطع حصة إقليم كوردستان من الميزانية الاتحادية السنوية في شباط ٢٠١٤، منذ ذلك الحين، لم يتم إرسال أي مبلغ من موازنة إقليم كوردستان عمليًا إلى إقليم كوردستان كما هو مكتوب في مشروع قانون الموازنة للسنوات المالية الاتحادية بين ٢٠١٤ حتى ٢٠٢٣ (ديوفير ٢٠٢٣).

اعتمدت الحكومة إقليم قبل الأزمة على حصتها من الموازنة الاتحادية العراقية في الحصول على (٩٠٪) من ايراداتها،(٧٠%) منها ينفق على المرتبات والمعاشات والرواتب للمستفيدين مثل؛ الوظفين والمتقعدين والسجناء السياسين السابقين وذو الشهداء(ديوفير ٢٠٢٣).

هذا الواقع منع الحكومة من أداء مهامها، خفض موظفوا الحكومة أيام العمل في الدوائر الحكومية إلى ثلاثة أيام إلى يوم واحد وأضرب المعلمون عن العمل عدة مرات، في بعض الحالات بلغت فترة الغياب عن التدريس ثلاثة أشهر خاصة في محافظتي السليمانية وحلبجة، هذا على رغم تخفيض حاد للخدمات العامة بشكل كبير.

والمهم أن نلاحظ أنه خلال الفترة ٢٠١٤ إلى ٢٠٢١، وعلى الرغم من تحديد حصة إقليم كوردستان في قوانين موازنات السنوية الاتحادية، إلا أن إقليم كوردستان لم يتم تمويله بالميزانية المحددة في المشاريع القوانين، لأن عملية تمويل الأقليم كوردستان كانت خاضعة لعدة شروط والاتفاقات السياسية خلال هذه الفترة.

لمزيد من المعلومات حول المبالغ التي أنفقت في الموازنة الاتحادية لإقليم كوردستان بين ٢٠١٤ – ٢٠٢١، انظر الجدول التالي:

الجدول الرقم الرابع

حصه اقليم كوردستان–العراق من الموازنة العامة الاتحادية بين السنوات ٢٠١٤–٢٠٢١

السنوات	النسبة %	حصة الاقليم/ دنانير	المبلغ المرسل/دنانير	المبلغ الذي لم يتم إرساله
٢١٠٤	%١٢,١	١٩,٩٩٩,٦١٦,٠٠٠	٢,٢٨٠,٠٠٠,٠٠٠	١٧,٧١٩,٦١٦,٠٠٠
٢٠١٥	%١٧	١٤,٨٧١,٠٠٠,٠٠٠	٢,٤٧٦,٠٠٠,٠٠٠	١٢,٣٩٥,٠٠٠,٠٠٠
٢٠١٦	%١٧	١٢,٥٧٠,٠٠٠,٠٠٠	٠	١٢,٣٩٥,٠٠٠,٠٠٠
٢٠١٧	%١٧	١١,٦٠٥,٠٢٨,٠٠٠	٠	١١,٦٠٥,٠٢٨,٠٠٠
٢٠١٨	%١٢,٧	٦,٧٦٧,١٧٣,٠٠٠	٣,١٧٥,٤٠٣,٠٠٠	٣,٥٩١,٧٧٠,٠٠٠
٢٠١٩	%١٢,٧	٩,٧٨٣,٠٢٦,٠٠٠	٥,٤٣٩,١٣٠,٠٠٠	٤,٣٤٣,٨٩٦,٠٠
٢٠٢٠	%١٢,٧	٥,٤٣٧,٠٠٠,٠٠٠	١,٣٥٩,٠٠٠,٠٠٠	٤,٠٧٧,٠٠٠,٠٠٠
٢٠٢١	%١٢,٧	١٦,٥٠٩,١١٢,٠٠٠	١,٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠	١٥,٣٠٩,٤٢٢,٠٠٠
المجموع العام:		٩٧,٥٤٠,٩٥٥,٠٠٠	١٥,٩٢٩,٥٣٣,٠٠٠	٨١,٦١١,٤٢٢,٠٠٠

إذا نظرنا إلى الأرقام الواردة في الجدول، نرى أنه خلال السنوات المالية الثماني، أرسلت الحكومة الاتحادية ١٦٪ فقط من إجمالي حصة إقليم كوردستان، الأمر الذي خلق وضعاً غير متكافئ للموارد المالية لإقليم كوردستان.

على رغم عدم ارسال حصة موازنة اقليم كوردستان في ٢٠١٤ حتى ٢٠٢٣ بشكل المُقرر في الموزانة الاتحادية، في المقابل تعمل حكومة اقليم كوردستان الى استخراج الموارد المادية الاكثر لإداء واجباتها، خاصة بعد تضعيف تأثيرات كوفيد–١٩ وتنشيط النشاط التجاري العالمي والذي أدت الى ارتفاع سعر النفط.

على رغم من مصادر استخراج الموارد المادية على مستوى الداخلي لإقليم كوردستان ومستوى الاتحادي، أما الأقليم لديها مصادر أخرى لتعبئة موارده المادية، على مستوى الدولة العراق، لإن أقرت الدستور العراقي ٢٠٠٥، حول شكل الدولة "جمهورية العراق دولة اتحادية واحدة مستقلة" (الدستور العراقي ٢٠٠٥ ، م١)، عَكسَ هذا النظام (الأتحادي) تبعات مالية للأقليم كورستان، تمتع بحصة المالية من ضمن موازنة الاتحداية سنوياً هذا الى جانب حصة الأقليم من الموارد المادية التي تَمتعت بها الدولة على مستوى الوطني وهذا من ضمن صلاحيات المادية التي حصراً لسلطة الاتحادية؛ ويسمى هذا الابواب الصرف ب"نفقات حاكمة"، استقطبت اقليم كوردستان من النفقات الحاكمة حسب القانون الموازنة الاتحادية سنوياً.

تتكون "النفقات الحاكمة" من؛ نفقات الدولة لشراء مواد البطاقة التموينية (نظام التوزيع العام) واستيراد طاقة الكهربائية ونفقات دعاوي نزاعات الملكية والأدوية ودعم شراء محصول الحنطة والشلب (قانون الموازنة العراقية ٢٠١٧ ، ٤٥).

استفدت حكومة اقليم كوردستان من النفقات الحاكمة من طريق توزع المواد الغذائية من خلال الوكلاء المواد الغذائية على المواطنين في كل المحافظات بشكل الشهري، وخدمات اخرى مثل الدواء والكهرباء ... الخ من خلال المؤسسات الحكومية المختصة.

هذه نفقات صرفت الدولة للمواطنين على مستوى الوطن وتوزع خدمة النفقات الحاكمة بشكل متساوي بصفة المواطنة وليس على أساس أُخرى؛ كنفقات التنمية الأقاليم، ونفقات المناطق الأكثر متضرراً .

المطلب الثاني: استخراج الموارد المادية والبشرية على مستوى الخارجي في الفترة ٢٠١٤–٢٠٢٣

بالإضافة إلى توافر الموارد للحصول على الموارد المالية على المستوى المحلي والاتحادي يتلقى إقليم كوردستان موارد مالية من خارج حدود العراق وإقليم كوردستان، على النحو التالي:

الفرع الأول: استخراج الموارد المادية على مستوى الخارجي في الفترة ٢٠١٤–٢٠٢٣

على الرغم من المصادر الوطنية والمحلية للموارد المادية، تتمتع حكومة اقليم كوردستان بمساعدات من البيئة الخارجية سواء من الدول والمؤسسات الدولية الحكومية وغير الحكومية، ومن أبرز الامثلة على هذه المساعدات على مستوى تقوية المؤسسات الحكومية في الاقليمما ما ياتي:

١– مساعدة من الاتحاد الاوروبي بتعاون مع المنظمات الدولية التابعة لأمم المتحدة في مجال اصلاح الحماية الاجتماعية (يونيسف نت ٢٠٢٣).

٢– مساعدة هيئة إحصاء إقليم كوردستان في إجراءات جمع الإحصاءات والمعلومات في مختلف المجالات من قبل البنك الدولي ووكالات الأمم المتحدة (حكومة اقليم كردستان ٢٠٢٣).

٣– مساعدات منظمة الصحة العالمية (World Health Organization/ WHO) لوزارة الصحة في اقليم كوردستان خاصة في أوقات جائحة كورونا من قبل منظمة صحة العالمية بتوفير منصة المعلوماتية لتقديم النصائح والمشورة الصحية والمتغيرات الجديدة.

فضلا عن المساعدات في مجال الخدمات المدنية التي تقدمها المنظمات والدول الأجنبية لإقليم كوردستان، كما استفاد الاقليم من الخدمات الاخرى المُقدمة من قبل الدول الخارجية، وخاصة المساعدات العسكرية التي قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب على الإرهاب ضد "داعش" فى ٢٠١٤، اذ تقدم الولايات المتحدة مساعدات عسكرية لقوات البيشمركة بعدة أشكال، من أهمها: (القنصلية الامريكية في اربيل):

١– تجهيز قوات البيشمركة بالآليات العسكرية.

٢– تدريب قوات البيشمركة.

٣– تسليح قوات البيشمركة.

٤– تمويل قوات البيشمركة.

ولم تقتصر المساعدات الخارجية على الولايات المتحدة فقط، بل قدمت دول اخرى مساعدات لإقليم كوردستان، مثل بعض دول الاتحاد الاوروبي؛ إيطاليا، هولندا، والمانيا خاصة في تدريب والاسشتارة العسكرية (موقع وزارة البيشمركة ٢٠٢٣).

الفرع الثاني: إستخراج الموارد البشرية في اقليم كوردستان

أولاً: الخدمة العسكرية في اقليم كوردستان

يتكون الوزارة البيشمركة من تشكيلات المختلفة؛ مثل: الالوية العسكرية الموحدة عددها ١٩ والقوات الإسناد و وحدات السبعين (٧٠) و والثمانين (٨٠) التابعة لحزبين الرئيسيين (ح د ك و أ و ك) من ناحية الحركات، أما إدارياً ومالياً تقع تحت إمرة الوزارة البيشمركة لاقليم كوردستان– العراق (موقع وزارة البيشمركة ٢٠٢٣)

والملاحظ أنه هناك اتجاه بين صانعي السياسة العامة في إقليم كوردستان لتقليل القوة العسكرية للإقليم بسبب العدد الكبير الذي هو أعلى بكثير من ضرورة الاقليم وعائدات حكومة إقليم كوردستان(قدرت بعض المصادر عدد قوات البيشمركة بأكثر من (١٥٠,٠٠٠٠) المقاتل. الأمر الذي جعل اقتصاد الحكومة صعبًا، خاصة وأن معظم القوات المسلحة تخضع لأوامر قيادة الأحزاب السياسية، لذلك لم تحدد أي نظرة مستقبلية حول كيفية استخراج الموارد البشرية في مجال الخدمة العسكرية في اقليم وفي وثيقة الحكومية التي نشرت وزارة التخطيط بعنوان (اقليم كوردستان العراق٢٠٢٠ رؤية للمستقبل) لايوجد اي اشارة على هذا المجال (أستخراج الموارد البشرية في الخدمة العسكرية) بل الحكومة لديها رؤية في هذه الوثيقة لتشغيل أكبر العدد من الشباب في القطاع الخاص .

ثانياً: سياسة الاستخراجية اقليم كوردستان تجاه النساء والشباب

تعمل السياسات العامة الاستخراجية على صعيد الموارد البشريةعلى الاستفاده من قدرات واراء وتأييد اكبر حجم من الموارد الناشطة والمؤثرة في المجتمع لأجل اضفاء طابع الشرعية النظام واستمراره و سهولة الوصول الى داخل الجماهير الشعب، ومن الموارد الفعالة في المجتمع الكردي هما النساء والشباب التي مارست دور المهم في اقليم كوردستان.

هذه الرؤية على رغم من ضرورتها لموارد البشرية في وخاصة الشباب اقليم كوردستان، أما من ناحية اخرى أدت الى ابتعاد الشباب عن الحكومة بسبب عجز القدرات الحكومية لضمان أكبر عدد من الفرص العمل في

قطاع الخاص بسبب محدودية القوة الاقتصادية لإقليم ومتغيرات العسكرية والسياسية التي حصلت بعد ٢٠١٤، الاحداث الذي يساهم في خلق التوترات الكثير ومظاهرات ضد الحكومة اقليم كوردستان.

يأتي هذا الوضع في وقت أكثر من ٦٠٪ من سكان إقليم كوردستان شباب ومستعدون لدخول سوق العمل، وهو ما يتزامن مع سياسة الخصخصة التي تتبعها حكومة إقليم كوردستان كاستراتيجية لتعزيز القطاع الخاص وتنويع الإيرادات، تقليل الاعتماد على عائدات النفط .

يعد هذا الواقع انعكاسًا لتنفيذ النظرية أختيار العام الرشيد من قبل صانعي السياسة العامة للحكومة الاقليم كوردستان باختيار السياسات العامة التي تنخفض تكلفة تنفيذها وارتفاع عوائدها، والتي تعمل على زيادة مردودات للحكومة، الامر الذي ساهمت في ازدياد عدم الاستقار السياسي بسبب انسحاب الحكومة من دعم الخدمات العامة والتوظيف والتي لم يكن من السهل قبولها من قبل الناس.

ومن جانب الاهتمام وصيانة حقوق المرأة خاصة في موضوع الزواج والطلاق صدرت الجهات الرسمية لصنع السياسة العامة في اقليم كوردستان عدة التشريعات في اقليم كوردستان، وقانون مناهضة العنف الاسري في اقليم كوردستان . العراق (برلمان كردستان) .

من هنا، يعتقد صانعوا السياسات في إقليم كوردستان أن حالة العنف ضد المرأة في الماضي قد أدت إلى حرمان إقليم كوردستان من قوة وقدرة هذا الجزء المهم من رأس المال البشري في تنمية إقليم كوردستان، بينما تحتاج الأقليم إلى قوة شاملة من رأس مالها البشري للمضي قدمًا وتحقيق أهدافها (شؤون المرأة في الاقليم ٢٠١٧) .

في إطار السياسات العامة للإقليم باتجاه اهتمام بالموارد البشرية وخاصة المرأة والشباب، تم إستحداث عدة مؤسسات الرسمية في البرلمان والحكومة والمحاكم، مثل؛ لجنة حقوق المرأة في برلمان كوردستان، ومجلس الأعلى للمرأة والتنمية وتعين قاضيات لأول مرة في اقليم كوردستان، إضافة إلى حصة ٣٠٪ (قانون انتخابات برلمان كردستان ١٩٩٢ ، م٤) للمرأة في المجالس التشريعية والمحلية (مجالس المحافظات)، وقد أصبحت هذه النسبة (٣٠%) تقليدًا داخل المؤسسات غير الرسمية مثل؛ الأحزاب السياسية والمنظمات غير الحكومية التي تحدد نفس النسبة للنساء في أعلى هيئات صنع القرار لديها، ومع ذلك، تم تعديل قانون الانتخابات رقم (١) لسنة ١٩٩٢ لصالح فئة الشبابية بخفض سن الترشح إلى ٢٥ عامًا لأعضاء المجلس النواب والمحافظات (خالد ٢٠١٢ ، ١٣).

إن السياسات العامة الاستخراجية لاقليم كوردستان لإهتمام بالنساء والشباب على مستوى النظرية (القوانين والقرارات) لايستبعد الانتقادات الموجه بشأن هذا السياسات، بسبب ضعفها في تنفيذ وعدم فاعلية في استخدام أمثل للطاقات البشرية النسائية والشبابية واندماجها بهدف تحقيق الاستقرار السياسي وعدم تهميشها.

لذلك فإن معدل البطالة بين النساء والعنف ضد المرأة على أساس النوع يتزايد كل عام وهجرة الشباب ومغادرة البلاد وفي المقابل يستمر وصول العمالة الوافدة إلى إقليم كوردستان.

حسب الأحصائية لمنظمة العمل الدولي على مستوى العراق كله ومن ضمنه اقليم كوردستان لسنة ٢٠٢١ "تظهر النتائج أن هنالك حوالي ١٣ مليون امرأة في سن العمل، ومع ذلك هناك حوالي مليون فقط تعمل، كما تظهر النتائج أيضًا أن أكثر من ثلث الشباب ليسوا في التعليم ولا في العمل أو التدريب (موقع منظمة العمل الدولي) .

في الوقت يُعد معدل مشاركة النساء في القوى العاملة في إقليم كردستان العراق من أدنى المعدلات في العالم بنسبة ١٤%، ومن بين النساء اللاتي لديهن وظائف، يعمل ما يقرب من ٨٠% منهن في القطاع العام، مع وجود نحو امرأة واحدة فقط من بين كل ١٠٠ امرأة في سن العمل تعمل في القطاع الخاص (وازرة التخطيط في اقليم كردستان).

من جانب اخر استفدت اقليم كوردستان لطاقات المورد البشرية بكلا الجنسين خاصة من الشباب من ناحية استقطاب الموارد المادية من خلال العمل المنظمات غير الحكومية و العمل طوعي في مؤسسات الحكومية خاصة في وزارة الصحة الوسيلة التي تسخدم الخريجين الجدد كفترة التدريبية لكسب الخبرة قبل البدء بالعمل في قطاع العام أو الخاص، هذه الفرصة (استيعاب الشباب لتطوع في قطاع العام) ادت الى سد حاجة الحكومية بموضف بشكل ملحوظ، وبلغت المتطوعين المشتغلين في قطاع العام في اقليم كوردستان الى أكثر من أربع الاف وأكثريتها في قطاع الصحي وتليها التربية والوزارة الشؤون الاجتماعي.

المبحث الثاني: دورالسياسات العامة الاستخراجية على الاستقرار السياسي بين فترة ٢٠١٤–٢٠٢٣

يتغير الاستقرار السياسي وفق السياسات العامة، فمن ٢٠١٤ إلى ٢٠٢٣ كان الاستقرار السياسي مهددًا بالدمار، نتيجه للسياسات العامه الاستخراجيه المختلفة عن الفترات الاخرى، وتميزت هذه الفترة بسياسات وأحداث عامة متنوعة. غيرت درجه الاستقرار السياسى على مستوى العلاقات بين حكومة اقليم كوردستان والحكومة الاتحادية وكذلك على المستوى المحلي لتوضيح تأثير الاستقرار السياسي على السياسة العامة ، لابد دراسه فى المطلبين كالتالى:

المطلب الاول: دور السياسات العامة الاستخراجية على الاستقرار السياسي على مستوى الحكومة الاتحادية وحكومة الاقليم

بعد قرار قطع حصة الاقليم من الموزانة الاتحادية من ٢٠١٤، تصاعدت التوترات بين الجانبين خاصة حول تصدير النفط اقليم كوردستان عبر خط الأنابيب العراقي– التركي إلى ميناء جيهان، أدت السياسة العامة لإقليم كوردستان المتمثلة في الحصول على الموارد المالية من خلال بيع النفط إلى جولة أخرى من عدم الاستقرار السياسي بين بغداد وأربيل، لأن سياسة بيع النفط خضعت لتحليلات سياسية مختلفة من كلا الجانبين، أربيل وبغداد، بهذا الشكل (الشهرستاني ٢٠١٥).

١. اعتبرت الحكومة الفيدرالية ذلك تهريبًا للنفط.

٢. اعتبرت حكومة اقليم كوردستان نفط وغاز اقليم كوردستان حقاً دستورياً في ضوء الدستور والقانون.

كانت بيع النفط من قبل إقليم كوردستان– العراق كإحدى من السياسات العامة التي هدف منها استخراج الموارد المادية لها لإقليم كوردستان على ضوء الحق الدستوري مبنى على قانون النفط والغاز لإقليم كوردستان– العراق (قانون نفط وغاز اقليم كردستان ٢٠٠٧)، يُسبب إلى التوترات طيلة الفترة ٢٠١٤ حتى ٢٠٢٣، وادت إلى عدم الاستقرار بين الحكومة الاقليم و الحكومة الأتحادية.

أدت قضية النفط العالقة واستمرار قطع حصة إقليم كردستان من قبل حكومة بغداد إلى تبني سياسة جديدة في إقليم كوردستان من اجل تحديد علاقاتها السياسية مع العراق على اساس الاستفتاء على الاستقلال والتخلص من التبعية السياسية والاقتصادية.

في ٧ حزيران/ يونيو ٢٠١٧، قررت رئاسة حكومة إقليم كوردستان والأحزاب السياسية والمكونات إجراء استفتاء حول مسألة استقلال إقليم كوردستان في ٢٥ أيلول / سبتمبر ٢٠١٧. وبعد الاستفتاء على استقلال إقليم كوردستان، أصدر البرلمان العراقي ١٣ قراراً ضد إقليم كوردستان في جلسة دون حضور نواب إقليم كوردستان، ومن أبرز القرارات التي تسببت في عدم الاستقرار السياسي وأثرت على الموارد الماديه لإقليم كوردستان، مثل (البارزاني ٢٠٢١).

١– إغلاق الحدود.

٢– فرض الحصار على الاقليم.

٣– إغلاق مطارات اربيل والسليمانية الدولية.

٤– تخفيض حصة الاقليم من الأدوية إلى ٢٥ – ٣٠% منذ تشرين الأول من عام ٢٠١٦.

كل هذه الخطوات تشير إلى زيادة عدم الاستقرار السياسي بين إقليم كوردستان وبغداد حتى ١٦ تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠١٧، وصلت إلى مستوى التدخل العسكري في حل القضايا، لا سيما في مناطق المتنازعه عليها وفق الدستور العراقى لعام ٢٠٠٥.

وتجدر الإشارة إلى أن السياسات العامة لإقليم كوردستان في الحصول على الموارد المالية للإقليم ، ليس فقط نتيجة لقرار المؤسسات المحلية ومطالب ودعم مواطني إقليم كوردستان. وبدلاً من ذلك ، صدرت بعض السياسات العامة المتعلقة بالتمويل في إقليم كوردستان استجابة لموقف بغداد تجاه إقليم كوردستان. لذلك فإن السياسة العامة للإقليم ليست مستقلة عن نفوذ بغداد ، لذلك تتبنى بغداد إستراتيجية مختلفة تجاه إقليم كوردستان ، مما سيزيد من عدم الاستقرار السياسي.

لتوضيح أسباب عدم الاستقرار السياسي المتعلق بموقفالحكومة الاتحادية تجاه الاقليم، مثلاً:

١. عدم التعامل مع مبادئ الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ لحل القضايا العالقة والمشاكل بين اربيل وبغداد، وبدلاً من ذلك، تلجأ الحكومة الاتحادية إلى المماطلة والاتفاقات السياسيه بين الاحزاب وعدم حل القضايا بين الطرفين حسب القوانين، هذا الاستراتيجية تسبب في تحول القضايا بين اربيل وبغداد إلى مشاكل داخلية في المنطقة ومصدر لعدم الاستقرار السياسي، على سبيل المثال: القضايا المتعلقة بالموارد المادية مثل: تمويل قوات البيشمركة"حرس الاقليم"، قانون النفط والغاز، قضية تفسير صلاحيات المشتركة بين الحكومة الفيدرالية وإقليم كوردستان حسب الدستورلمواضيع؛ الكمارك، خدمات الصحية، التنمية والتخطيط العام (فرحان ٢٠١٥ ، ٣٦–٥٧).

٢– تأثير التغيرات السياسية السريعة في المواقف بسبب تغيرات الكابينات الحكومية في البغداد، على سبيل المثال، بين عامي ٢٠١٨ و ٢٠٢٢، أي في مدة ثلاث السنوات، تم تغيير ثلاث حكومات في العراق، هذا التغيرات تأثرت على اراء الاحزاب الكوردية حول كيفية المشاركة في الحكومات العراقية متغيرة سريعاً.

لا يقتصر دور السياسات العامة للإقليم على المستوى بين الحكومة الفيدرالية والإقليم فحسب، بل على المستوى المحلي أيضًا بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠٢٣ تتزايد مؤشرات عدم الاستقرار السياسي، كما سنوضح أدناه.

المطلب الثاني: دور السياسات العامة الاستخراجية على الاستقرار السياسي على مستوى الإقليم

من عام ٢٠١٤ إلى عام ٢٠٢٣، عمل مجلسين الوزراء الثامنة والتاسعة في إقليم كوردستان (لايزال يستمر مجلس الوزراء التاسع حكومة تصريف الاعمال)، كان الاقليم في وضع مختلف مقارنة بمراحل السابقة من ناحيه الاستقرار السياسى وذلك بسبب دور بعض من السياسات العامة على الاستقرار السياسي.

اهم نتاج السياسات العامة الاستخراجية للإقليم كوردستان في هذه المرحلة، هي تشجيع عدم الاستقرار السياسي بشكل واسع، الذي يمكن تحديد مؤشراتها حسب معايير ICRG للإستقرار السياسي كما نوضح فى الجدول التالى المعايير المتعلقة بالسياسات العامة الاستخراجية:

الجدول الرقم الخامس

دور السياسات العامة لإقليم كوردستان من ٢٠١٤ إلى ٢٠٢٣ على الاستقرار السياسى

ت	السياسات العامة لإقليم كوردستان المرتبطة بااستخراج الموارد المادية والبشرية	ملامح عدم الاستقرار السياسي الناتج عن السياسات العامة (المؤشرات)
١	– طرد الوزراء من الحكومة كابينة الثامنة بقرار الحزبي من طريق رئيس الحكومة. – الاتفاق حزبى على توزيع الموارد المالية العامة بين حزبين فى الحكومة على معيار ٤٣% مقابل ٥٧%. – قرار تصدير النفط في ٢٠١٤	**– عدم استقرار الحكومة:** – مقاطعة فصيل الاتحاد الوطني الكوردستاني العمل في كابينه التاسعة لحكومة اقليم كوردستان لمدة ستة اشهر من نهاية تشرين الاول ٢٠٢٢ الى أيار٢٠٢٣. – استقطاع حصة الاقليم من الحكومة الاتحادية.
٢	– الادخار الاجباري واستقطاع من الرواتب الموظفين والمتقاعدين. – عدم استلام مخصصات الطلبة الجامعات والمعاهد.	**الصراع الداخلي:** – اظطرابات المدنية كثيرة لطلب الراتب و زيادة الحريات من قبل الموظفين الحكوميين والطلاب الجامعات والمعلمين. – ضعف المشاركة في الانتخابات ٢٠١٨ بالنسبة (٥٩%) بينما فى ٢٠٠٩ (٧٤,٥%) و٢٠٠٥ (٧٥,٦%)
٣	– عدم الالتزام بالمنهاج الحكومي وصراعات السياسية الحزبية.	– تراجع في مشاريع الاستثمارية مقارنة بمرحلة ٢٠٠٦–٢٠١٤. – المحسوبية في مشاريع الاستثمار.
٤	–عدم وجود محاكم خاص بالبت للقضايا الفساد. – العدد غير كافي للمحققين (موظف) للهيئة النزاهة في إقليم كوردستان ولايوجد اي محقق في قضايا الفساد في مناطق (حلبجة، كرميان، كويه، سؤران) بشكل عام توجد ٢٤ موضف محقق مقابل أكثر من ٨٠٠ الاف موظف حكومي في إقليم كوردستان.	– تطور الفساد وعدم الالتزام بقوانين واجراءات الحكومية. – إهدار ١٩ مليار و ١٥١ مليون و ٦٨٨ الاف و٩٥٣ دينار بفساد من مال العام فقط في ٢٠٢٢.
٥	– اغلاق البرلمان لإكثر من السنة في العام (٢٠١٥) – لاتوجد مساءلة البرلمانية في هذه المرحلة، وفي	– غياب و ضعف مساءلة الديمقراطية. – عدم التشريع وقرارات تشريعية فى فترة الاغلاق

	غضون ٢٠١٤–٢٠٢٣ لايوجد مشروع الموازنة. – لاتوجد أي أستجواب وسحب الثقة من الوزراء أو رئيس الحكومة، على رغم وجود ملف الفساد لاربعة من الوزراء.	(فراغ التشريعي).

الجدول من عمل الباحث .

تُظهر البيانات الواردة في الجدول أنه خلال الفترة ٢٠١٤–٢٠٢٣ ، شهد إقليم كوردستان فترة صعبة من عدم الاستقرار السياسي على المستوى المحلي، وتعد هذه الفترة فترة تراجع سياسي واقتصادي ومؤسسي ،و إن السياسات العامة في ٢٠١٤–٢٠٢٣ لاقليم كوردستان عاجزة عن توفير الموارد المادية والبشرية لتحقيق الاهداف النظام، إن من ناحية المؤسسية عدم تماسك الحكومي و ودور الضعيف لبرلمان كوردستان، أدت الى فشل الحكومة لتجميع الموارد المادية المحلية والنفطية على مستوى المحلي، وعلى مستوى الاتحادي فشلت حكومة اقليم كوردستان في المفاوضات مع الحكومة الاتحادية حول توفير الموارد المادية لإقليم كوردستان طيلة الفترة، وقد مارست الاختلافات بين الاحزاب السياسية في الاقليم دورا سلبيا في المفاوضات مع الحكومة الاتحادية.

وتجدر الاشارة الى ان هناك مجموعة من السياسات العامة شجعت على عدم الاستقرار السياسي، مثل:

١– التمديد غير القانوني لولاية رئيس حكومة إقليم كوردستان مسعود البارزاني في عام ٢٠١٥، مما أدى إلى عدم الوصول الى حل القانوني ويصل الى إغلاق البرلمان وطرد وزراء من كتلة حركة كوران في الحكومة.

٢– أدت عدم وجود توافق بين القوى السياسية المشكلة للحكومة داخل إقليم كوردستان إلى إبراز الانقسامات القديمة.

٣– غياب مشروع قانون الموازنة في إقليم كوردستان من ٢٠١٤ إلى ٢٠٢٣ تزيد الشكوك والتساؤلات حول الفساد وسوء استخدام الموارد العامة من قبل الحكومة وخلق حالة من عدم الاستقرار السياسي في برلمان كوردستان.

وتعد هذه المرحلة أخطر مرحلة سياسية من حيث الاستقرار السياسي في إقليم كوردستان، اذ استخدمت القوتان الرئيسيتان (ح د ك) و (ا وك) التهديد باستخدام القوة ولجأت إلى تهديد بالحرب الداخلية، كما فشلت في التوصل إلى نتيجة بشأن إجراء الجولة السادسة من الانتخابات البرلمانية في موعدها القانوني (٦ التشرين الثاني ٢٠٢٢) ومددت مرة أخرى بشكل غير قانوني عمل البرلمان في عام ٢٠٢٢ (وقائع كردستان ٢٠٢٢)

الخاتمة:

من خلال ما تقدم يمكن الجواب لمشكلة البحث حول السياسة العامة و دورها فى تحقيق الاستقرار السياسى، بإن؛ مكونات النظام السياسي في إقليم كوردستان ليست مترابطة وظيفياً كما أنها تفتقر إلى التفاعل والاعتماد المتبادل، لذلك، فإن بقائها في خطر لأنها تفتقر إلى خصائص النظام؛ حدود النظام، بقاء النظام، التكيف وتحقيق أهداف (المنوفي ١٩٨٧ ، ٩٥)لأنه بشكل عام؛ فان مكونات النظام في اقليم كوردستان من ناحية الوظيفية لها وجود شبه صوري في صنع السياسات العامة وسيطرت عليها الاحزاب السياسية أي تعمل الحكومة كالجهاز الالي المتحرك بأمر الاخرين. لذلك نرى أن الاستقرار السياسي في المنطقة هو جزء من عواقب والاتفاق على الفساد، أو توزيع الإيرادات العامة بين الأطراف مقابل عدم اللجوء الى العنف. لذلك، كلما واجهت الأحزاب السياسية في إقليم كوردستان مشاكل في توزيع الإيرادات، نشأ عدم استقرار سياسي في إقليم كوردستان، على السبيل المثال؛ تم إرساء الاستقرار السياسي بين عامي ٢٠٠٦ و ٢٠١٣ عندما حصلت الأحزاب السياسية على حصة شهرية من الميزانية العامة لحكومة إقليم كردستان. هذا الأساس الضعيف للسياسات العامة، خاصة فيما يتعلق بالتنظيم الاجراءات الحصول على المال لإقليم كوردستان، تساهم في عدم استمرار الاستقرار السياسي، لذلك النمو الذي حدثت في الاقليم خلال الفترة ٢٠٠٦–٢٠١٤، تعرض لخطر بقرار واحد من الحكومة الاتحادية في بغداد، خاصة بوجود خلافات سياسية بين الحكومة الاتحادية وحكومة الاقليم على قضايا النفط و البيشمركة والمناطق المشمولة بمادة ١٤٠ من الدستور العراقي.

المصادر باللغة العربية :

١- الدستور العراقي النافذ ٢٠٠٥ ، المواد ١١٧-١٤١-١١٤-١٢٦-١١٦-١٢١-١٤٢.
٢- الموازنة العراقية لسنة ٢٠١٧ .
٣- قانون رقم (٥) لشؤون وزارة البيشمركة .
٤- قانون رقم (٣٨) قانون الخدمة وتقاعد البيشمركة .
٥- قانون إستثمار اقليم كوردستان رقم (٤) لسنة ٢٠٠٦.
٦- قانون النفط والغاز لاقليم كوردستان ٢٠٠٧ .
٧- قانون إنتخابات برلمان اقليم كوردستان ١٩٩٢ .
٨- ئه فين ، خالد ٢٠١٢ . *المرشد القانوني للمرأة في اقليم كوردستان العراق* . اربيل .
٩- كوردي ، سوران مصطفى ٢٠١٣ . *اكراد العراق : دولة داخل دولة* . اربيل : مطبعة اراس .

١٠- عبد الله ، بايزيد حسن ٢٠٠٨ . *موارد النفط والغاز العراقي وحصة الاكراد في إدارتها* . السليمانية.
١١- عبد الله ، خبات ٢٠١٠ . *الاكراد وغيرهم* . السليمانية : دار رنج للطباعة .
١٢- الزيدي ، رشيد عمارة و يوسف محمد صادق ٢٠١٥ . *المعارضة السياسية في اقليم كردستان العراق : صعودها ومستقبلها* . السليمانية : دار بيراميرد للطباعة .
١٣- صالح ، علي حمه ٢٠١٠ . *المالية العامة ونفقات اقليم كردستان لسنة ٢٠٠٩-٢٠١٠* . السليمانية : دار زردكطة للطباعة والنشر .
١٤- المنوفي ، كمال ١٩٨٧ . *اصول النظم السياسية المقارنة* . الكويت : شركة الربيعان للنشر والتوزيع .
١٥- البارزاني ، مسعود ٢٠٢١ . *للتأريخ* . اربيل : دار روكسانا للطباعة .
١٦- سنكاوي ، محمود ٢٠٠٥ . *افكار سنكاوي* . السليمانية : دار حمدي للطباعة .
١٧- رؤوف ، محمد ٢٠١٥ . *الميزانية وأثارها* . السليمانية : دار كارو للطباعة.
١٨- مصطفى ، نيشروان ١٩٩٥ . *مشاكل الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني على هوامش الانتخابات الاولى* . فنلندا .
١٩- سلمان ، اسراء حاتم ٢٠١٦ . *تقييم السياسات العامة في اقليم كردستان بعد عام ٢٠٠٣* . صلاح الدين : جامعة تكريت.
٢٠- فرحان ، شيماء معروف ٢٠١٨ . " اشكالية العلاقة بين الحكومة الاتحادية وحكومة اقليم كردستان " . *مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية* . عدد : ٦٢ (حزيران) . ٣٦-٥٧.
٢١- المهايني ، محمد خالد و حسن عبد الكريم سلوم ٢٠٠٨ . " الموازنة الفيدرالية للعراق : الاتجاهات ومعدلات النمو ". عدد : ٦٨ . ٩.
٢٢- *المجلس الأعلى لشؤن المرأة في حكومة اقليم كوردستان – العراق، استراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة في كوردستان لعشرة السنوات (٢٠١٧-٢٠٢٧)* ٢٠١٧ . اربيل : مطبعة شهاب .
٢٣- *قانون الموازنة العامة لاقليم كردستان العراق للسنة المالية* ٢٠١٣ . جريدة الوقائع الكردية .
٢٤- الشهرستاني ، حسين ٢٠١٥ . " اقليم كردستان يصدر النفط بعيدا عن بغداد " . *مجلة الطاقة* . عدد : ٢ (اوكتوبر).
٢٥- رؤوف ، محمد ٢٠١٧ . *لماذا تغيرت الانتخابات في عالمنا* . السليمانية .
٢٦- محمد ، احمد فاتح ٢٠١٤ . *تسليح اقليم كردستان* . صحيفة كردستان الجديدة . عدد : ٦٤٥٩.
٢٧- برلمان كردستان (الموقع الرسمي) ٢٠٢٣ . " إنفاذ التشريعات الاتحادية " . https://legislation.krd/federalpassed-laws?pageNumber=1
٢٨- المحكمة الاتحادية العليا لجمهورية العراق ٢٠٢٢ . " قرار عدم دستورية قانون النفط والغاز في الاقليم " . ١٢ شباط ، ٢٠٢٢ . https://www.iraqfsc.iq/archivenan.php .
٢٩- موقع روداو ٢٠٢٣ . " المحكمة الاتحادية تنظر في ٣ دعاوى ضد اقليم كردستان " . ٢٥ ايار ، ٢٠٢٣ . https://www.rudawarabia.net/arabic/middleeast/iraq/240120232 .

٣٠- برلمان كردستان العراق ٢٠٢٣ . " قاعدة التشريعات لاقليم كردستان العراق " . ٦ حزيران ، ٢٠٢٣ . https://legislation.krd/years/?year=2006 .

٣١- خطيب ، لؤي ٢٠٢٣ . " ازمة نفط كردستان دستورية وليست سياسية " . ٢٧ ايار ، ٢٠٢٣ . https://www.brookingsedu/ar/on-the-record .

٣٢- منظمة اليونيسيف ٢٠٢٣ . " تتشارك اليونسيف وبرنامج الاغذية العالمي ومنظمة العمل الدولية مع حكومة اقليم كردستان لاصلاح الحماية الاجتماعية " . ٢٦ ايار ، ٢٠٢٣ . https://www.unicef.org/iraq/ar/%D8%A8%D8%AF%D8%B9%D9%85-%D9%85%D9%86 .

٣٣- هيئة إحصاء اقليم كردستان ٢٠٢٣ . " تقرير تحليل سكان اقليم كردستان " . ٢٧ ايار ، ٢٠٢٣ . https://krso.gov.krd/content/upload/1/root/kurdistan-population-analysis-report-arabic-corrected-29052022.pdf .

٣٤- وزارة البشمركة اقليم كردستان ٢٠٢٣ . " المساعدات المقدمة لقوات البيشمركة " . ٢٧ ايار ، ٢٠٢٣ . https://gov.krd/mopa-ar .

٣٥- ساسة بوست ٢٠٢٣ . " دولة تطبق التجنيد الاجباري " . ٧ اذار ، ٢٠٢٣ . https://www.sasapost.com/compulsary-millitary-service-around-the-world .

٣٦- خليل ، هيوا مجيد ٢٠٢٣ . " السياسة والاقتصاد في اقليم كردستان " . ١١ اذار ، ٢٠٢٣ . http://penus.krd/index.php/ckb/2018-04-02-19-12-28/item/1899-2021-12-11-19-16-31 .

٣٧- قاعدة التشريعات لاقليم كردستان ٢٠٢٣ . " تشريعات الاحوال الشخصية " . ١٢ اذار ، ٢٠٢٣ . https://legislation.krd/list-years .

٣٨- منظمة العمل الدولي ٢٠٢١ . " مسح القوى العاملة في العراق " . ١٣ اذار ، ٢٠٢٣ . https://www.ilo.org/beirut/publications/WCMS_850372/lang--ar/index.htm .

٣٩- هيئة النزاهة لاقليم كردستان ٢٠٢٢ . " تقرير هيئة النزاهة السنوي " . ١٠ حزيران ، ٢٠٢٣ . https://www.despaky.krd/ku/%da%95%d8%a7%d9%be%db%86%d8%b1%d8%aa%db%8c-%d8%b3%d8%a7%da%b5%d8%a7%d9%86%d9%87 .